مدار
المنتهى الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢١/١٠/١٢ الموافق ٥ ربيع الأول ١٤٤٣هـ العدد ٥١١ السنة التاسعة عشرة

المنتهى الاسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

ماذا يقف وراء تغيير الجيش الإسرائيلي امتحانات التقييم التي تفرز الجنود على الوحدات العسكرية؟

صفحة (٢)

إسرائيل هي واحدة من أغلى عشر دول في العالم.. من يخشى رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٤٠ شيكلاً في الساعة؟

صفحة (٣)

لبنان: تجاذبات إقليمية مركبة، واستقطاب داخلي بالغ الحدّة. (أف ب)

تحليلات جديدة: انهيار الدولة اللبنانية ينطوي على انعكاسات إستراتيجية كثيرة محتملة، سلبية بالأساس، بالنسبة لإسرائيل!

كتب سليم سلامة:

تثير الأزمة السياسية والاقتصادية الحادة التي تعصف بالدولة اللبنانية هذه الأيام والتي تشهد تفاقماً مستمراً منذ فترة طويلة دون أن تلوح في الأفق أية فرص جدية أو بوادر للحل، اهتماماً وقلقاً واسعين وعميقين في إسرائيل تعكسه، أكثر شيء، التقارير الإعلامية والبحثية التي تُنشر بوتيرة عالية، سواء في وسائل الإعلام الإسرائيلية أو ضمن إصدارات معاهد الأبحاث المتخصصة في الشؤون الاستراتيجية والأمنية والسياسية الإقليمية بصورة أساسية، إذ تركّز هذه التقارير على ما تسميه «تفكك الدولة اللبنانية وتأثيرات ذلك على إسرائيل»، حسبما ورد في عنوان أحدها، وهو ما يشي بالتأكيد بأن الأزمة اللبنانية تشغل بال المؤسسة الإسرائيلية الرسمية، السياسية والعسكرية وتثير قلقاً بالغاً لديها. ونعرض هنا لاثنين من أبرز هذه التقارير التي نُشرت في إسرائيل مؤخراً عن اثنين من أبرز معاهد الأبحاث المتخصصة.

على شفا الإفلاس الاقتصادي التام

التقرير الأول هو الذي أعدته الباحثة أورنا مزراحي، الباحثة الكبيرة في «معهد دراسات الأمن القومي» والنائبة السابقة لرئيس «مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي ونُشر في الأسبوع الأول من تشرين الأول الجاري تحت عنوان «حكومة جديدة في لبنان - من دون بُشرى» وخلصت فيه إلى أن «الحكومة التي نجح الملياردير نجيب ميقاتي (الذي تقدر مجلة «فوربس» رأسماله بأكثر من ثلاثة مليارات دولار) في إقامتها بعد سنة كاملة من الجمود السياسي وعلى خلفية الأزمة الأكثر حدة التي شهدتها بلاد الأرز لن تستطيع التخفيف من حدة الضائقة الخانقة والمتعددة المجالات والمستويات التي يصارعها المواطنون اللبنانيون، ولذا فليس ثمة في الأفق مخرج لوضعهم التعيس».

ترى مزراحي أن حكومة نجيب ميقاتي الجديدة لن تفلح في لجم ومنع انهيار الدولة اللبنانية، التي تعيش الأزمة الأخطر في تاريخها، «إلا إذا أحسنت تنفيذ الإصلاحات التي يطالب المجتمع الدولي بها شرطاً لتقديم التبرعات التي يحتاج إليها لبنان، بقيمة مليارات الدولارات». لكنها تؤكد أن «هذا الاحتمال ضعيف جداً» نظراً لتركيبة هذه الحكومة التي «لا تبشر بالخير» لأنها تشكلت حسب النهج القديم القائم على المفتاح الطائفي، الأمر الذي أفضى إلى تعيين وزراء «تفتقر غالبيتهم الساحقة إلى أية تجربة في المجال الذي أوكلت إليهم معالجته، جرى اختيارهم من جانب رؤساء الأحزاب ويعملون بالنيابة عنهم، ناهيك عن أن حزب الله احتفظ بقوته وقدرته على التأثير على صنع القرارات، رغم أن رئيس الحكومة الجديد لا يتردد، حتى الآن، في توجيه النقد لهذا التنظيم (كما حصل في قضية جلب الوقود من إيران)، لكن المرجح أن يكون من الصعب جداً عليه تضييق مساحة تأثير هذا التنظيم وتقليصه، لا سيما في سياق الصراع مع إسرائيل، تحديداً»!

تخصص مزراحي الجزء الأكبر من تقريرها للحديث التفصيلي عن تشكيلة الحكومة اللبنانية الجديدة وتوزيعة حقائبها الوزارية، خلفياتها وتوازناتها الطائفية ثم أبعادها السياسية، لكنها تجزم بأن هذه الحكومة الجديدة «لن تكون قادرة على إخراج لبنان من أزمته الخانقة التي تفشت في جميع مناحي الحياة»، بعد سنتين من الانهيار المتواصل والسريع، الذي بلغ الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أعقابه الحضيض حيث أصبح ما يزيد عن ثلث السكان دون «خط الفقر» يعيشون في أوضاع حياتية لا تطاق حيال النقص المزمن في الكهرباء، الغذاء، الوقود، الأدوية والعلاج الطبي والمواد الاستهلاكية الأساسية، حتى «أصبح لبنان على شفا الإفلاس الاقتصادي التام»، كما تقول.

فيما يخص التأثيرات المحتملة لتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة على إسرائيل، تذهب مزراحي إلى التشديد على «حقيقة أن هذه الحكومة الجديدة حافظت على قدرة حزب الله ومعسكره على التأثير على عمليات صنع القرار؛ ما يعني أن حزب الله سيكون قادراً، كما يبدو، على مواصلة نشاطه في دفع أجندته حيال إسرائيل دون أي عائق، وخصوصاً مواصلة الصراع ضد إسرائيل وتعزيز العلاقة بين لبنان وإيران والمحور الشيعي، إضافة إلى تشديد الموقف اللبناني في مسألة العلاقات مع إسرائيل حول ترسيم الحدود البحرية، في حال استئنافها».

تحديات خطيرة وفرص

يرى التقرير الثاني، الذي أعده الجنرال (احتياط) أودي أفنطال، الباحث في معهد «مِتفيم» (مسارات)، «المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية» وصدر عن هذا المعهد في نهاية أيلول الأخير تحت العنوان المشار إليه آنفاً، أن المهمة المركزية المناطة بالحكومة اللبنانية الجديدة هي «محاولة الشروع في اتخاذ إجراءات من شأنها لجم سيرورة انهيار الدولة، التي تتسارع بوتائر مذهلة»، كما يقول، لكنه يصل هو الآخر إلى الخلاصة ذاتها التي توصل إليها تقرير مزراحي أعلاه: «أمام الحكومة الجديدة في بيروت فرص ضئيلة جداً لانتشال الدولة من البئر التي سقطت فيها»!

يعرض التقرير، بصورة تفصيلية، لخلفيات الأزمة اللبنانية، السياسية والاقتصادية، أسبابها ومراحل تطورها، منذ بداياتها الأولى حتى تفاقمها الخطير بدءاً من قبل سنتين حتى الآن، ثم ينتقل للبحث في «تفكك لبنان والتأثيرات المحتملة لذلك على إسرائيل»، مؤكداً أن لانهيار الدولة اللبنانية في المنظور الإسرائيلي «انعكاسات استراتيجية كثيرة محتملة، سلبية بالأساس»؛ إذ يضع إسرائيل أمام جملة من التحديات الخطيرة «وخاصة على خلفية اندماج التهديد التقليدي الذي يمثله لبنان - وهو الأشد والأخطر الذي تواجهه إسرائيل - في واقع الدولة الممزقة على الصعيد الداخلي، التي قد تنضم إلى سورية كدولة ضعيفة عند حدودنا الشمالية».

لكن التقرير ينوه هنا إلى أنه من الناحية الأمنية، بالإمكان الحديث عن بعض الفرص الكبيرة التي يخلقها الوضع المستجد، إلى جانب السلسلة الطويلة من المخاطر، إذ أن حزب الله «سوف يكون مضطراً إلى تركيز جهوده وقدراته على مواجهة التحديات الداخلية، كما سيكون عرضة لضغوط متزايدة من الداخل»، مما قد يؤدي إلى الحد من قدرته على تحدي إسرائيل وكبح رغبته في التدخل لدى حصول احتكاك أو تصعيد بين إسرائيل و«حماس» في قطاع غزة أو بين إسرائيل وإيران، ناهيك بالطبع عن الدخول في مواجهة مباشرة وشاملة مع إسرائيل. ويعبر التقرير عن قناعة بأن هذه الضغوط الداخلية سوف تتسع وتشتد، عل الأرجح، بالبناء على أن «كثيرين في لبنان يعتبرون حزب الله: أ - أحد المركّبات المركزية في القيادة السياسية والطائفية التي تتشبث بالسلطة وترفض التخلي عن امتيازاتها، بالرغم من تفكك الدولة؛ ب - أحد الأسباب الأساسية التي تحرم لبنان من المساعدات الدولية الضرورية، على ضوء قدراته العسكرية الخارجة عن سيطرة الدولة؛ ت - أحد الجهات المركزية المتهمة بالمسؤولية عن انفجار حاويات الأمونيا المدمر في مرفأ بيروت؛ ث - تنظيماً فاسداً متورطاً في عمليات تهريب الوقود على حساب المواطنين؛ ج - الطرف الذي قد يجر الدولة بأسرها إلى حرب مدمرة خدمةً للمصالح الإيرانية».

في موازاة ذلك كله، بل ورغماً عنه، تزداد احتمالات التصعيد والانفجار العسكريين - كما يرى التقرير - لأن حزب الله يربط ربطاً وثيقاً بين الضغوط الممارسة ضده وعليه في داخل لبنان وبين سلوكه تجاه إسرائيل. وهو يقيم هذا الربط مدفوعاً بتخوفه من «الدائرة المفرغة» التالية: إسرائيل تستغل وضعه الداخلي في لبنان لضرب مكانته السياسية وقدراته العسكرية. هذا الضرر الذي تسببه له إسرائيل يُفسَّر في لبنان بأنه ضعف لديه يستدعي تكثيف وتشديد الضغوط الداخلية عليه، وهكذا دواليك. استناداً إلى هذا المنطق، اعتبر حزب الله الغارات التي شنتها الطائرات الحربية الإسرائيلية (رداً على القذائف التي أطلقتها تنظيمات فلسطينية) محاولةً لاستغلال ضائقته الداخلية فردّ بإطلاق دفعة من الصواريخ نحو إسرائيل، يوم ٦ آب الأخير، بغية تجنب الانزلاق في المنحدر الزلق والعودة إلى «الوضع القائم».

إلى جانب إمكانية حصول بعض الأخطاء في السلوك أو في الفهم والتفسير والتي من شأنها جرّ إسرائيل وحزب الله إلى صدام عسكري لا يرغب أي منهما فيه، في هذه المرحلة على الأقل، قد يحصل التصعيد في ظروف أخرى ولأسباب أخرى، «منها على سبيل المثال»، كما يشير التقرير، «شعور حزب الله بأنه يُحشَر في الزاوية في الساحة الداخلية، مما قد يدفعه إلى توتير الأوضاع عند الحدود مع إسرائيل في محاولة من جانبه لحرف الأنظار عما يجري في الداخل وتحويله إلى الخارج، أي إلى التوتر مع إسرائيل، فيصدّ بذلك النقد الداخلي ضده، وسط ترسيخ شرعية سلاح المقاومة».

يشير التقرير إلى أن إسرائيل ستجد صعوبة متزايدة في تحديد العنوان اللبناني السيادي الذي يمكنها إجراء الاتصال والحوار معه في كل ما يتعلق بمسألة الردع، كلما تقدمت الدولة اللبنانية في مسار تفاقم أزمتها الشاملة نحو التفكك والانهيار. وفوق ذلك، يتعين على إسرائيل الأخذ في الحسبان حقيقة أن عامل الردع المتشكل نتيجة ضرب البنى التحتية الأساسية اللبنانية آخذ في التآكل باستمرار، ما يعني أنها ربما تفقد قدرتها على الردع تماماً في حال تفكك الدولة اللبنانية وانهيارها. هذا، بالإضافة إلى أن المجتمع الدولي سوف يبدي، على الأرجح، قدراً أقل بكثير من التسامح مع عمليات عسكرية إسرائيلية تخلف أضراراً تدميرية في البنى التحتية والمنشآت الأساسية في لبنان الآيل للانهيار.

فوق هذا كله، يحذر التقرير من أنه في حال تفكك الدولة اللبنانية وانهيارها، سوف يتعين على إسرائيل الاستعداد لتوافد موجات من اللاجئين والمهاجرين الذين قد يُغرقون حدودها الشمالية، إلى جانب عمليات التهريب الجنائية والعمليات العسكرية «واحتمال إقدام التنظيمات الفلسطينية في لبنان على محاولة استغلال تفكك الدولة وغياب الحضور السلطوي الميداني لتصعيد عملياتها العسكرية ضد إسرائيل، وخاصة إطلاق القذائف على بلدات الشمال».

ما من شك في أن تفكك أية دولة وتدهور الأوضاع الداخلية فيها نحو الانهيار الشامل يشكل بوابة واسعة وفرصة ذهبية للتدخلات الأجنبية المتعددة الأطراف والأوجه والأشكال. وأول ما يقض مضجع إسرائيل في سياق الأزمة اللبنانية، بالطبع، هو احتمال تكثيف إيران من حضورها وتدخلها في لبنان. وفي هذا، يرجح التقرير «أن تسبق إيران المجتمع الدولي في مجال تقديم المساعدات، بينما لا يزال الأخير يتردد ويحاذر في ذلك طالما أن الدولة اللبنانية لا تنفذ إصلاحات شاملة وجذرية». وإذا ما نجحت إيران فعلاً في تعزيز حضورها وتكثيف تدخلها في شؤون لبنان الداخلية في موازاة تراخي وتفكك منظومات الرقابة الرسمية، فسيؤدي الأمر إلى توفير بيئة مريحة جداً لحزب الله وسيمنحه حرية فائقة في الحركة والتصرف، بما سيتيح له أساساً مواصلة بناء قوته العسكرية وتعزيزها، بدعم إيراني. معنى هذا أن حزب الله سيواصل، بل ربما يسرّع كثيراً، العمل في مشاريعه العسكرية المختلفة، وسط تركيز خاص على إنتاج الصواريخ القادرة على ضرب إسرائيل وتحقيق إصابات دقيقة، إضافة إلى تحسين وتطوير قدراته في مجال الدفاعات الجوية.

على خلفية المظاهرات الضخمة التي عمّت لبنان في أواخر العام ٢٠١٩، انتهزت إسرائيل الفرصة للربط بين أية مساعدات دولية للحكومة اللبنانية وضرورة لجم تعاظم حزب الله العسكري. وعلى ضوء ذلك، طالبت إسرائيل كلاً من الولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما باشتراط تقديم أية مساعدات مالية للبنان بإخراج الصواريخ الدقيقة التي يمتلكها حزب الله من الأراضي اللبنانية.

يقول التقرير إنه في ظل الظروف المستجدة، يبدو أن هذه السياسة لم تعد تخدم المصلحة الإسرائيلية، إذ أن تأخير المساعدات الدولية للبنان سيفتح الأبواب على مصاريعها أمام إيران وسيخلي لها الساحة اللبنانية تماماً لتعزيز وجودها، تكثيف تدخلها وتعميق دعمها لحزب الله. وعليه، يوصي التقرير بامتناع إسرائيل عن الربط بين الأمرين (المساعدات الدولية للبنان وتعاظم حزب الله العسكري) والاستعاضة عن ذلك بمطالبة الدول العظمى بالمراقبة والتأكد من أن المساعدات «لا تنزلق» إلى حزب الله أو غيره من الهيئات المنضوية تحت كنفه أو رعايته. أما فيما يتعلق بالجيش اللبناني، فإن التقرير يوصي بأن تعترف إسرائيل بدوره كعامل استقرار في لبنان، لكن العمل - بموازاة ذلك - على الصعيد الدولي لضمان رصد المساعدات الدولية لتغطية تكاليف قواته في مهماتها الداخلية، أي حفظ الأمن الداخلي، الذي يكتسب أهمية قصوى، وليس لامتلاك أسلحة هجومية متطورة «قد تنزلق» إلى الأيدي غير الصحيحة، وخاصة في ظل تفكك الدولة ومؤسساتها. ويوصي التقرير بإطلاق إسرائيل حملة سياسية دولية واسعة النطاق ضد تعاظم قوة حزب الله العسكرية، بما في ذلك المطالبة بفرض عقوبات اقتصادية على قادته السياسيين.

في كفة الفرص، يشير التقرير أخيراً، إلى مسألة الحدود البحرية والمفاوضات الإسرائيلية - اللبنانية بشأنها، التي توقفت ولا يبدو في الأفق ما يدل على إمكانية استئنافها قريباً. في هذا الموضوع، يرى التقرير أن الوضع المتفاقم في لبنان يشكل فرصة لاستئناف هذه المفاوضات وإنهائها باتفاق سريع ومُرضٍ بالنسبة لها. فالأزمة الخانقة التي تعصف بالدولة اللبنانية تعمق حاجتها إلى حل بشأن الحدود البحرية مع إسرائيل يمكّن الشركات الدولية من الشروع في استخراج الغاز من آبارها، بما يعود بفائدة اقتصادية كبيرة جداً عليها. وهنا يوصي التقرير بإبقاء الباب مفتوحاً أمام استئناف المفاوضات التمهيدية، التي بدأت في تشرين الأول ٢٠٢٠، في محاولة لإعادة الحكومة اللبنانية الجديدة إلى طاولة المفاوضات.

أخيراً، يوصي التقرير بأن «تعبر إسرائيل عن تعاطفها وتضامنها مع الشعب اللبناني في محنته والاستمرار في عرض المساعدات الإنسانية أو إتاحة نقل مساعدات إقليمية ودولية عبر الحدود المشتركة. وحتى لو قوبلت هذه العروض بالرفض التام من جانب قادة لبنان، إلا أن هذا ما يتعين على دولة ديمقراطية ليبرالية أن تفعله، علاوة على أنها تزكّي إسرائيل بنقاط إيجابية لدى أوساط من الشعب اللبناني وفي الساحة الدولية»!!

كلمة في البداية

في مناسبة قرب إقرار الميزانية، هل ثمة تغيير مرتقب في سياسة إسرائيل الاقتصادية- الاجتماعية؟

بقلم: أنطوان شلحت

بالإضافة إلى المحاولات الحثيثة التي من المتوقع أن تبذلها المعارضة خلال الدورة الحالية للكنيست الإسرائيلي والتي بدأت قبل أسبوع، والرامية إلى زعزعة استقرار حكومة بينيت- لبيد، على خلفيات شتيتة، ستشهد هذه الدورة أيضاً إقرار الميزانية الإسرائيلية العامة بالقراءتين الثانية والثالثة، وذلك حتى منتصف تشرين الثاني المقبل.

ولا شكّ في أن الكلام حول الميزانية العامة من شأنه أن يحيل، على نحوٍ مباشرٍ، إلى ما يرتبط بسياسة الحكومة الإسرائيلية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وفيما إذا كانت هذه السياسة تنطوي على تغيير جوهري مغاير عما هو متبع منذ عدة عقود من سياسة تدور في فلك النيوليبرالية. ولعلّ من أبرز معالم هذا الدوران، حسبما تؤكد دراسات العديد من المختصين والخبراء، التخلّي أكثر فأكثر عن برامج الرفاه والإعانات التي تقدمها الدولة بحجّة تعزيز الحوافز التي تشجع الفقراء على الانخراط في سوق العمل، وخفض الضرائب ولا سيما التي تُفرَض على الشركات وعلى ذوي الدخل المرتفع من أجل تشجيع الأغنياء على البقاء في البلد، وتحرير أسواق العملات الأجنبية بغية تمكين الشركات العالمية من ممارسة قدر أكبر من النفوذ وزيادة قدرتها على تحقيق الأرباح في السوق المحلية، وخصخصة أصول الدولة ووضعها في أيدي القطاع الخاص وإزالة القيود التي كانت مفروضة على القطاع الخاص.. وما إلى ذلك.

طبعاً يُفضّل أن ننتظر إلى حين إقرار الميزانية الإسرائيلية العامة بشكل نهائي سوية مع ما يعرف باسم «قانون التسويات»، حتى يكون بالوسع تقديم إجابة دقيقة عن السؤال السالف. وإلى أن يحدث هذا يمكن الاكتفاء بتسليط الضوء على آخر مستجدات الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل وآثارها الاجتماعية التي تستلزم معالجةً من طرف الحكومة. ومن نافل القول إن معظم هذه الآثار مرتبط بجائحة كورونا. وما بات شبه واضح منذ الآن أن أبرز تداعيات الجائحة سيكون زيادة نسبة العاطلين عن العمل. ووفقاً للتوقعات فإن هذه الزيادة ستكون مضطردة أيضاً في ضوء أن التعافي من تداعيات تلك الجائحة يتم في الوقت عينه إلى ناحية تكريس وضع عام يوصف بأنه تعافٍ إنما من غير خفض البطالة، وهو وضع يميّز العديد من الاقتصادات في العالم التي تعود إلى أدائها الجيّد من أزمات طارئة تواجهها ولكن الكثير من الشغيلة يكونون من دون عمل لأسباب كثيرة، في مقدمها الاعتماد على نشاطات اقتصادية تدجّج النموّ العام في الاقتصاد ولا تحتاج إلى أيدٍ عاملة. ومثل هذا الوضع قائم في إسرائيل منذ عدة أعوام، وهو ما يؤكده تقرير جديد لمحافظ البنك المركزي شدّد فيه على أن استمراره قد يؤدي في الأفق المنظور إلى اتساع الفجوات بين مختلف فئات السكان، وازدياد حدّة الفقر، وتعمق التقاطب الاجتماعي.

وبموجب تقارير في هذا الصدد تدأب على نشرها صحيفة «دافار» الإلكترونية الصادرة عن اتحاد نقابة العمال العامة في إسرائيل (الهستدروت)، ثمة الكثير من الغموض الذي يحفّ بقضية العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي. وهو غموض ناجم عن عاملين: الأول، صعوبة الوصول إلى بيانات تحدّد عدد العاطلين عن العمل بشكل دقيق، نتيجة عدم وجود هيئة تقوم بدمج كل المعطيات المطلوبة لوضع بيانات كهذه، بموازاة اكتفاء الحكومات الإسرائيلية بما في ذلك الحكومة الحالية ببيانات جزئية للهروب إلى الأمام من هذه المشكلة التي تستوجب سياسة اقتصادية غير السياسة المعمول بها في الأعوام الأخيرة. والعامل الثاني، هو عدم وجود بيانات دقيقة أيضاً حول نسبة الشغيلة من أبناء ١٥ عاماً فما فوق، باستثناء طلبة الثانوية والجامعات والجنود، في سوق العمل الإسرائيلية. وتقول بعض التقارير إن نسبة هؤلاء انخفضت تحت وطأة كورونا من ٦١٪ إلى ٥٨,٥٪، ورقمياً فإن ١٧٠ ألف إسرائيلي كانوا يعملون قبل عامين باتوا عاطلين عن العمل الآن.

أمّا فيما يخصّ سياسة الحكومة الاجتماعية وفقاً لسياستها الاقتصادية، فمن الجليّ منذ الآن أن الأمن ما زال هو المهيمن على خطاب الحكومة الحالية، كما كانت الحال دائماً. وهذا الأمر انعكس ببريق أخّاذ في حجم الميزانية الأمنية ونسبة الزيادة التي حظيت بها. وهو ما أدى، مثلما كان في السابق طول الوقت، إلى تراجع السياسات الاجتماعية إلى المرتبة الثانية من حيث أولويتها. وما ينبغي إعادة التذكير به باستمرار هو أنه في حين تُعتبر إسرائيل من بين أقل الدول التي تنفق على مرافق الخدمات الاجتماعية كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، فهي في الوقت عينه تعتبر أكبر دولة تنفق على القطاع الأمني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي!

ماذا يقف وراء تغيير الجيش الإسرائيلي امتحانات التقييم التي تفرز الجنود على الوحدات العسكرية؟

كتب وليد حبّاس:

مع بدء عملية التجنيد للجيش الإسرائيلي، يخضع الشبان والشابات الإسرائيليون إلى امتحان تقييمي لمعرفة قدراتهم، ومهاراتهم، واستشراف إمكانياتهم المستقبلية، وبالتالي معرفة الجهاز الأكثر ملاءمة لهم مثل سلاح المدفعية، أو المشاة، أو فرع التكنولوجيا والاستخبارات، أو حتى استبعادهم كليا من الخدمة العسكرية وإرسالهم إلى أنواع أخرى من الخدمات المدنية. هذا الامتحان التقييمي كان يجرى وفق مقياس يسمى «كابا» (بالعبرية: اختصار لمصطلح نموذج المجموعة النوعية). بعد أكثر من ستين عاما من اعتماد هذا المقياس داخل الجيش الإسرائيلي، وبعد انتقادات متكررة على عدم مهنيته، وتمييزه الممنهج ما بين الإسرائيلي الأشكنازي والإسرائيلي الشرقي، وبعد اعتراضات على عدم ملاءمته لمتطلبات الجيش الحديث، وضع قسم القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي مقياسا جديدا. وقد بدأ الجيش باستخدام المقياس الجديد في آب ٢٠٢١ بين أوساط المجندات الإناث على أن يتم توسيعه وتطبيقه على المجندين الشبان ابتداء من الشهر الحالي.

هذه المقالة تلقى الضوء على امتحانات التقييم ومضمون المقياس الجديد الذي من المتوقع أن يشكل أحد أسس الإصلاحات داخل الجيش الإسرائيلي.

ما هو مقياس «كابا» الذي وصل إلى نهايته بعد ٦٠ عاما؟

في العام ١٩٤٩، سنّت إسرائيل قانون التجنيد الإلزامي. وحسب القانون، كل مواطن إسرائيلي يتمم عمر ١٨ سنة عليه أن يمتثل للتجنيد الإلزامي إلا إذا قرر الجيش إعفاءه. ويقرر الجيش قبول أو إعفاء أي شخص بناء على امتحانات وتقييمات تتم قبل ذلك. فعندما يتمم الإسرائيلي عمر ١٦,٥ سنة، يرسل له الجيش الإسرائيلي ما يسمى بـ«الأمر الأول». بموجب هذا الأمر، يتم اعتبار الشاب أو الفتاة الإسرائيلية بمثابة «مرشح للتجنيد»، وعليه أن يخضع إلى سلسلة من الامتحانات والتقييمات التي في نهايتها تشكل صورة عامة لدى جهاز القوى البشرية داخل الجيش الإسرائيلي حول إمكانيات كل مرشح والأماكن الأفضل التي يمكن أن يخدم بها داخل الجيش. وتنقسم الامتحانات والتقييمات إلى مرحلتين: [١]

في المرحلة الأولى، يقوم المرشح للتجنيد بالإجابة على استبيان لجمع بيانات شخصية، واستبيان آخر يتعلق بتعليمه في المدرسة وحالته الصحية. ثم تتبع ذلك مكالمة هاتفية من قبل الجيش. في المقابلة الهاتفية، يتم تقييم مستوى اللغة العبرية لدى المرشح من خلال تركه يناقش في قضايا عامة. وتعتبر هذه المكالمة أساسية لتمييز من هو الأشكنازي الأوروبي الذي يمتلك لغة عبرية متقدمة ومن هو الشرقي أو الأثيوبي.

في المرحلة الثانية يحضر المرشحون إلى مكتب التجنيد الذي يجري بدوره عدة تقييمات أخرى، والتي تسمى «تقييمات كابا». وتشمل كابا ثلاثة أنواع من الامتحانات الجزئية وهي الأهم في رحلة التجنيد بحيث أن نتيجتها تحدد بشكل قاطع الأجهزة العسكرية التي تلائم كل مرشح. النوع الأول من الامتحانات يسمى «الترتيب النفسي التكنولوجي الأول»، ويشمل أسئلة تتعلق بفهم المقروء، المقارنات اللفظية، المقارنات الصورية، أسئلة تحدّد القدرة على اتباع التعليمات، وأسئلة رياضيات. النوع الأول يشكل حوالي ٥٠٪ من العلامة النهائية لتقييم كابا. أما النوع الثاني من الامتحانات الجزئية فيسمى «علامة الإدراج العام» وهو عبارة عن مقابلة لتقييم شخصية المرشح، قدرته على النقاش، إلمامه باللغة، لكنها أيضا تكشف خلفيته الاجتماعية وثقافته وأصوله الإثنية. النوع الثاني يشكل حوالي ٣٣٪ من تقييم كابا. أما النسبة المتبقية من العلامة، وهي ١٧٪، فيتم احتسابها بناء على مستوى تعليم المرشح خلال المدرسة ودرجة صعوبة امتحان البجروت (التوجيهي) الذي تقدم له.

وتقييم كابا يتم إجراؤه مرة واحدة ولا توجد فرصة أخرى لإعادته من جديد وهو يدرج علامات المرشحين للتجنيد على سلم من ٤١ إلى ٥٦. [٢] العلامات العالية التي تتراوح ما بين ٥٢-٥٦، تسمح للمرشح بأن يخدم في سلاح الجو، الطب، مراسل أو ناطق عسكري، خبير متفجرات، وحدة كوماندوز مثل «أغوز» أو «ماجلان»، أو في وحدة السايبر. أما العلامات التي تتراوح ما بين ٤٨-٥١ فتسمح بالخدمة في سلاح المشاة، المسرح العسكري، تقني محاكاة في سلاح الجو، أو معلم. وفقط من حصل على علامة أعلى من ٤٨ بإمكانه التقدم لكورس الضباط لاحقا. أما من حصل على علامة أقل من ٤٧ فيذهب إلى الخدمة في أجهزة تحتاج أقل مهارات ولا تعتبر مرموقة، مثل حرس الحدود أو سائق عربة. لكن من يحصل على علامة أقل من ٤٣، لا يمكن تجنيده في الجيش، ويعتبر صاحب قدرات متدنية ويتم توجيهه أو توجيهها إلى الخدمة المدنية.

لاقى تقييم كابا انتقادات واسعة منذ اعتماده قبل ستين عاما. أحد الانتقادات أنه يميز ما بين الإسرائيليين بناء على خلفيتهم الإثنية. فمثلا، المتجندون الأشكناز يحصلون على معدل أعلى بدرجتين من الشرقيين. لكن الانتقاد الأهم جاء من داخل مؤسسة الجيش نفسها بناء على عدم ملاءمة هذه التقييم لمتطلبات الجيش الحديث. ففي أعقاب حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦، قام سلاح المشاة في الجيش بإجراء بحث علمي على أداء الجنود خلال المعارك. في التقرير النهائي الذي نُشر العام ٢٠١١، ادعى سلاح المشاة أنه لا يوجد اقتران واضح ما بين العلامة التي حصل عليها المتجندون في امتحان كابا وبين قدراتهم الفعلية ومهاراتهم التي أبدوها خلال المعارك. وعليه، شرع الجيش بتطوير امتحانات تقييم جديدة. وكان الجيش الإسرائيلي قد أعلن أن البدء باعتماد المقياس الجديد سيكون في آب من هذا العام. وبدلاً من مقياس كابا الذي يقوم على ثلاثة امتحانات، فإن المقياس الجديد يقوم على ستة امتحانات جزئية تقيس قدرات كل متجند من حيث: المستوى المعرفي، المرونة، الأداء الإداري، القدرة على التكيف، المهارات والقدرات بالإضافة إلى سنوات الدراسة. والفكرة الجديدة التي يقوم عليها المقياس الجديد هي «الامتحان المتأقلم». بمعنى أن تقييم كابا السابق كان تقييما عاما وشاملا وموحدا، يعطى لكل المتجندين وعلامته تحدد مجال الخدمة. أما المقياس الجديد فيخضع المتجندين إلى امتحانات مختلفة بناء على الجهاز العسكري.

مثلا، قد يحصل المتجند على علامة معينة في حال اقترح أن ينضم إلى سلاح الطيران، لكن المتجند نفسه قد يحصل على علامة أعلى بكثير في حال اقترح أن يترشح إلى سلاح المدفعية. إن تأقلم الأسئلة مع الوجهة التي يقترحها المتجند يجعل من المقياس الجديد عملية فرز ذكية، كونه يقوم على خوارزميات ضبطية، تضبط صعوبة الأسئلة وتنوعها بناء على تفاعل المجيب معها، كما أن الأسئلة والتقييمات تعيد ترتيب نفسها لتعطي تقييمات مختلفة في كل مرة. كما أن الجيش يشرك معه السلطات المحلية بحيث يقوم بضبط صعوبة التقييم بناء على الخلفيات الاجتماعية الثقافية المختلفة لسكان إسرائيل بهدف الحد من إمكانية التمييز الحضاري والثقافي بين الإسرائيليين. [٣]

في العام ٢٠٢٠، بدأ استخدام المقياس الجديد في ٣ بلدات إسرائيلية فقط. ويرى الجيش الإسرائيلي أن المقياس الجديد حقق نجاحاً باهراً وبالتالي تقرر استخدامه في ١٠٠ سلطة محلية جديدة خلال العام ٢٠٢١ الحالي، والبدء بتطبيقه على الذكور وليس فقط على الإناث. ويعتبر الجيش أن هذه ثورة حقيقية في أسلوب التجنيد. [٤]

جنديان في جيش الاحتلال يحتجزان شاباً في الخليل.

(أرشيفية، إب.أ)

(هوامش)

1. مركز نوعام، الدليل الكامل للأمر الأول 2021، 2021 https://bit.ly/3uW1lfj.
2. نفس المصدر
3. يانيف كوبوفيتش، نهاية كابا: الجيش يغير من نموذج تقييم المتجندين بعد أكثر من ستين عاما، هآرتس، 2021. أنظر الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.10108423
4. الجيش الاسرائيلي، ثورة التقييم، 2021. أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3lmU6Kc

عن ظاهرة «الجنود المُنفردين»: «جيش احتياط» لتعزيز تشكيلات الاحتياط لإسرائيل حول العالم!

كتب عبد القادر بدوي:

«لم يكن دانيال على اتصال مع والديه المُقيمين في روسيا... إذا تقرّر دفنه في البلاد؛ نطلب من كل شعب إسرائيل أن يأتي ويُقدّم له التحية الأخيرة!»- هكذا عقّب نوعام أفيتال، رئيس مجموعة «أناس طيبون من أجل جنود منفردين»، على مقتل الجندي دانيال فوكسوف (٢٤ عاماً) الذي يحمل الجنسية الروسية، ووصل حديثاً إلى إسرائيل لتأدية «الخدمة العسكرية» بدون علم والده، وعمل ضمن وحدة الكلاب التابعة للجيش الإسرائيلي، قبل أن يلقى حتفه في حادث سير قبل عدّة أيام. وما يُثير الغرابة حقاً هنا، ليس الحادثة بعينها، وإنّما التعبير الذي يظهر في الإعلام الإسرائيلي بين الفينة والأُخرى: «الجندي المُنفرد».

فمن هو «الجندي المُنفرد»؟ لماذا يُطلق عليه كذلك؟ وبماذا يختلف عن غيره؟

نحاول هنا الوقوف على هذه «الظاهرة» وتعريفها استناداً إلى المعلومات المُتاحة حولها، والتي برزت من خلال الحالات المحدودة، نسبياً، التي ظهرت عبر وسائل الإعلام مؤخراً.

يُعرَّف «الجندي المُنفرد» أو «الجندي الوحيد» في الجيش- وفق الأدبيات الإسرائيلية- بأنه ذلك «الجندي الذي ليس لديه دعم أُسري في الدولة أثناء تأدية الخدمة العسكرية»، أو «أي شخص تم الاعتراف به كجندي مُنفرد بعد التقدّم بطلب للحصول على هذا الاعتراف، ليحظى بمزايا الجندي المنفرد». وبحسب «قانون هيئة الأركان العامة»- القانون الداخلي للجيش الإسرائيلي- هناك تصنيفان لـ «الجندي المُنفرد»: الأول؛ «الجندي المُنفرد الواضح» وهو «جندي فقد كلا والديه، أو يعيش والداه خارج إسرائيل بشكلٍ دائم، سواءً هاجر إلى إسرائيل بمفرده، أو هاجر والداه إلى الخارج، أو سافرا في مهمّة خاصة إلى الخارج لمدّة ستة أشهر فأكثر». أمّا الثاني، «الجندي المنفرد لأسباب استثنائية»، فهو ذلك الذي يستوفي المعايير التالية: [١]

جندي ليس لديه اتصال بوالديه.

جندي على اتصال بوالديه أو أحدهما، لكن لا توجد لديه إمكانية للعيش معهم، ولا يحظى بدعم منهما (مثل بعض الجنود القادمين من المجتمع الحريدي).

جندي عاش مع عائلة حاضنة حتى سن ١٨، اعترفت بها وزارة الرعاية الاجتماعية، ولم يُقرّر ما إذا كان سيستمرّ في العيش معها أم لا.

يتضمّن «القانون» المُشار إليه أعلاه أيضاً جُملة من المبادئ والإجراءات التي تنظّم حياة هؤلاء في الجيش وخارجه، من قبيل الحقوق والمزايا التي يحصلون عليها، سواءً لتأدية «الخدمة العسكرية الإجبارية» أو أولئك الذين يُقرّرون الاستمرار كمُجنّدين في الجيش طيلة حياتهم. وعلى الرغم من أهمية التفاصيل التي يتضمّنها «القانون»، نُركّز هنا على ظاهرة «الجنود المُنفردين» القادمين من «الخارج»، خصّيصاً، للانخراط في الجيش الإسرائيلي ووحداته المختلفة، والذين ينتمون إلى التعريف الأول، «الجندي المُنفرد الواضح».

إن «الجنود المنفردين»، كظاهرة، ليست جديدة؛ فقد برزت تحديداً خلال عمليات التطهير العرقي- نكبة عام ١٩٤٨- للمدن والبلدات الفلسطينية العربية التي ارتكبتها العصابات الصهيونية، والتي تم مأسسة السواد الأعظم منها لاحقاً تحت مُسمّى «جيش الدفاع الإسرائيلي» وفق مرسوم خاص، حتى لو لم يتم الإشارة لهم حينها بالتسمية ذاتها؛ إذ شاركت أعداد كبيرة من «ماحال»- «متطوعين خارج البلاد»- بحسب التسمية الإسرائيلية لهم حينها- في عمليات التطهير العرقي ضمن العصابات الصهيونية، وبالتحديد في «القوات الجوية» أو «سلاح الجو الإسرائيلي» لاحقاً بشكلٍ كبير وواضح.

إن التطرّق لهذه الظاهرة في القانون المُشار إليه أعلاه، لم يأت من قبيل الصدفة؛ فهو جاء ليُنظّمها، أو بالأحرى، لمأسَستها؛ إذ أطلقت إسرائيل- منذ الإعلان عن إقامة «جيش الدفاع الإسرائيلي» كجيش مُنظّم ضمن تراتبية ولوائح وتعليمات خاصّة بعد أيام قليلة على إعلان «إقامة دولة إسرائيل» في مرسوم أصدره بن غوريون رئيس الحكومة المؤقّتة حينها بهذا الصدد- مجموعة من البرامج ذات الصلّة، والتي يتجاوز الهدف منها الرغبة في انضمام أفراد من جنسيات مختلفة للجيش، وإنما بهدف الاستفادة من الخبرات والمؤهلات خاصّة في مجال الطيران- سلاح الجو؛ تشجيع استجلاب/ هجرة اليهود إلى فلسطين خاصّة في ظل بيئة «قانونية» وسياسية تؤمّن ذلك («قانون العودة» ١٩٥٣)، وأيضاً بهدف تحسين صورة الجيش الإسرائيلي، خاصة في أوساط اليهود المُنتشرين في الدول المختلفة حول العالم، في أوجّ قوة الثورة الفلسطينية المُعاصرة، وما ترتّب عليها من تعاطف عالمي مع القضية الفلسطينية وانخراط لمُقاتلين أُمميين في صفوفها، في الوقت الذي كانت تُصنّف فيه الصهيونية كحركة عنصرية.

يصل معظم «الجنود المنفردين» إلى إسرائيل ضمن برامج حكومية صُمّمت خصيصاً لهذا الغرض، لعل أبرزها وأهمّها البرنامج الذي أعلنت عنه الحكومة الإسرائيلية، بشكل رسمي، في العام ١٩٩٢- وبالتعاون مع الأجهزة الأمنية وبالذات جهاز الموساد لكن دون الإعلان عن ذلك صراحةً- ويُدعى «نعلاه»- «شاب يُهاجر إلى إسرائيل قبل والديه»، ويُعرّف كبرنامج تعليمي بحت في الأدبيات الإسرائيلية، ويتم الإعلان عنه في كل الدول التي يتواجد فيها اليهود خصيصاً، وفي مئات الدول حول العالم بشكلٍ عام. يُقدّم البرنامج نفسه على أنه «برنامج تعليمي فريد...، مُصمّم للشباب اليهود حول العالم الذي يأتون بدون والديهم لمدّة ٣-٤ سنوات، بهدف إكمال تعليمهم الثانوي والحصول على الشهادة الإسرائيلية... يتعرّفون خلال هذه التجربة على القيم الثقافية والتراثية لإسرائيل... ويتم تعزيز ارتباطهم باليهودية». [٢] وقد أُسندت هذه المهمّة إلى «جمعية النهوض بالتعليم في القدس، واستندت إلى رؤية صهيونية طموحة لجلب العائلات اليهودية من الاتحاد السوفييتي...، وبتمويل كامل من وزارة التربية والتعليم، ومن الوكالة اليهودية أيضاً». [٣] وعلى الرغم من هذا الإعلان، إلّا أن «الوكالة اليهودية»، وبالتعاون مع جهاز الموساد، وظّفت هذا البرنامج لاستجلاب الشباب، اليهود وغير اليهود، إلى إسرائيل للانخراط في الجيش، خاصّة في المناطق التي تشهد نزاعات وحروبا أهلية داخلية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فعّلت الوكالة اليهودية، وبالتعاون مع جهاز الموساد، هذا البرنامج بقوة في أوكرانيا خلال فترة الحرب الأهلية. وفي السياق، يقول إيفان أوشكا، أحد «الجنود المُنفردين» في الجيش الإسرائيلي، والمولود لعائلة مسيحية- كاثوليكية في قرية صغيرة في أوكرانيا: «كنتُ في سن الرابعة عشرة خلال الحرب الأهلية، نشأت في ظلّ رعبٍ مستمرّ... غيّرت مُكالمة هاتفية مُفاجِئة حياتي وردت من الوكالة اليهودية، أبلغتني فيها أنني يهودي ولستُ مسيحياً على الإطلاق، ودعتني للهجرة إلى إسرائيل من خلال برنامج نعلاه». [٤] وفي غضون بضعة أشهر، وصل إيفان إلى إسرائيل والتحق بـ «الخدمة العسكرية». يُضيف إيفان الذي يخدم اليوم في «سلاح المدرّعات»: «قرّرت الالتحاق بالجيش وردّ الجميل للبلد الذي منحني فرصة ثانية... أُحبّ إسرائيل وسأفعل أي شيء لحمايتها لأنها أصبحت موطني وجذوري!». [٥]

بالإضافة لذلك، منحت اللوائح العسكرية الإسرائيلية «ميزات فريدة» لهؤلاء بمجرّد وصولهم إلى إسرائيل، فمنذ البداية، تُقدّم لهم خدمة السكن المجّاني ضمن برامج مُخصّصة لاستيعاب هذه الشريحة فقط وهي: منازل الجنود (يوجد اليوم ٩ منازل في جميع أنحاء إسرائيل)؛ الشُقق السكنية (٩٧ شقّة سكنية في جميع أنحاء إسرائيل)؛ والإقامة مع العائلات- التبنّي في الكيبوتسات، ليس كذلك فقط؛ بل يُقدّم الجيش أيضاً منحة مالية للسكن تبلغ ١٣٠٠ شيكل بشكل شهري لأولئك الذين يرغبون في استئجار شقق مُستقلّة. وفي حالات أخرى، تُشرف بعض العائلات اليهودية على استيعاب هؤلاء والإشراف على تقديم الخدمات الحياتية اليومية لهم ضمن برامج مُشتركة مع البلديات. ففي هرتسيليا مثلاً؛ تُشرف عنات عميرة (امرأة يهودية) على ما يُقارب ٣٥٠ «جندياً مُنفرداً» اليوم بمُساعدة رئيس البلدية موشيه بدلون، وذلك بعد أن تفرّغت عنات، وعلى مدار ثماني سنوات مضت، لخدمتهم وتوفير الطعام وغيرها من الخدمات الأساسية اليومية في السكن المُقيمين فيه بحسب البرنامج المُخصّص لهم من قِبَل الحكومة. [٦]

أما خلال تواجدهم في الجيش، أي أثناء تأدية الخدمة العسكرية، فيحصلون على العديد من المزايا التحفيزية على مستويات عدّة، فعلى سبيل المثال يحصل هؤلاء على إعفاء من الضرائب العقارية (في حالات الشراء) إلى جانب خصومات على فواتير الكهرباء والمياه... إلخ، بالإضافة إلى خدمات السكن المُشار إليها أعلاه، كما يحصلون على مجموعة من المِنح المالية الشهرية من قبل جهات مختلفة (وزارتا المالية والهجرة والاستيعاب على سبيل المثال لا الحصر) وتمويل لتغطية تكاليف سفرهم لزيارة ذويهم في الخارج، وبعد الانتهاء من الخدمة العسكرية؛ يتمتّع هؤلاء بالعديد من المزايا كالمنح الدراسية؛ دعم الأعمال التجارية؛ التبنّي؛ «برنامج الأجنحة» التابع للوكالة اليهودية؛ مُكافآت مالية من «صندوق الإنجاز» و«صندوق غروس»... وغيرها، [٧] وهو ما يضمن لهم «مُستقبلاً آمناً» إمّا في إسرائيل أو خارجها. في هذا السياق، يقول يوئيل ليفي، وهو «جندي مُنفرد» وصل إلى إسرائيل خلال هذا العام قادماً من مدينة مليلة المغربية التي تقطنها أغلبية مسيحية ومُسلمة دون علم والديه كأول حالة تصل من هذه المنطقة، إنه «يحظى باهتمام بالغ لمجرّد كونه جندياً مُنفرداً ويحصل على العديد من المزايا، خاصة المالية منها، لقاء ذلك، وأنه سيبقى في الجيش طيلة حياته». [٨]

وحول الظاهرة بالأرقام، فلا توجد أي إحصائية شاملة تُقدّم مُعطيات دقيقة حول عدد «الجنود المُنفردين» على مدار السنوات الماضية. ووفقاً لما تُقدّمه بعض الإحصائيات- إحصائية العام ٢٠١٨ على سبيل المثال- فقد بلغ عدد «الجنود المُنفردين» في الجيش الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٨ وحده قرابة ٦٧٠٠ جندي، تم استجلابهم، أو أتوا بمفردهم، من الدول التالية- نذكر هنا بعضها: الولايات المتحدة (٥٥٢)؛ أوكرانيا (٥١١)؛ روسيا (٤٤٠)؛ فرنسا (٢٤٥)؛ كندا (٥٨)؛ بريطانيا (٥٦)؛ البرازيل (٥٢)؛ جنوب أفريقيا (٤٥)؛ المغرب (٦)؛ تركيا (٢)؛ اليمن (١) ... وغيرها. [٩] وفي هذا العام، أي العام ٢٠٢١، لا تتوفّر حتى اللحظة مُعطيات حول أعداد «الجنود المُنفردين»، لكن يُمكن الاستدلال على عددهم من خلال مُعطيات السكن الذي يحصلون عليه وفق البرامج الحكومية المُخصّصة لذلك؛ إذ بلغ عدد الذين يحصلون على خدمة السكن (في نوع الشقق السكنية للجنود فقط بدون أولئك المُقيمين في المنازل والكيبوتسات والشقق المستقلّة كما ذكرنا أعلاه) قرابة ٦٤٦٩ جندياً، موزّعين على ١٥٠ شقّة في جميع أنحاء إسرائيل نذكر بعضاً منها: القدس (٣١)؛ ريشون لتسيون (٢٩)؛ بيتح تكفا (٢١)؛ حيفا (١٦)؛ نتانيا (١٣)... وغيرها.

إجمالاً، حاولنا هنا التعريف بظاهرة «الجندي المُنفرد»، وهي ظاهرة تكتسب أهميتها ليس فقط من ماهيتها وطبيعتها والآلية التي حوّلتها لظاهرة مع مرور الوقت، وإنّما من قدرة إسرائيل وأذرعها الحكومية الأمنية والسياسية على استقطاب أعداد هائلة من الشباب الأجانب (اليهود وغير اليهود) للانخراط في الجيش ووحداته المختلفة ضمن برامج مُمنهجة، وأيضاً في أن خريجي هذه الظاهرة يتحوّلون بشكلٍ تلقائي، ومع الوقت، إلى «جيش احتياط» ضمن تشكيلات الجيش الاحتياطي لإسرائيل، سواء في إسرائيل (من يقرّرون البقاء) أو في بلدانهم الأصلية (لمن يقرّرن العودة إلى بلدانهم)، ليس على المستوى العسكري فقط، وإنما أيضاً على المستوى السياسي والثقافي والديني، والأهم، على المستوى الأمني كمصادر/ عناصر بشرية مُنتشرة في الدول حول العالم، يُضاف إلى ما تمتلكه من «رصيد بشري» يتمثّل في اليهود المُناصرين لها في الدول المختلفة، ومن هنا تكتسب ظاهرة «الجنود المُنفردين» أهمية تجعلها جديرة بالبحث والدراسة بشكل مُعمّق، وهو ما سنقوم به في التقارير و/أو المقالات البحثية التي تصدر، بشكل دوري، عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار.

(هوامش)

1. للمزيد حول "الجندي المُنفرد" في أدبيات الجيش الإسرائيلي: راجع/ي: "قانون هيئة الأركان العامة رقم 35.0808: الجنود المنفردون: المبادئ، الحقوق والإجراءات والخدمة الإجبارية"، https://www.idf.pdf.350808/il/media/16692 (باللغة العبرية).
2. للمزيد حول هذا البرنامج، أنظر/ي: جمعية النهوض بالتعليم في القدس، البرامج التعليمية، برنامج "نعلاه"، https://www.kidum-edu.org.il/naale/ (باللغة العبرية).
3. المرجع السابق.
4. موقع Ynet- الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت، 12 تموز 2021.
5. المرجع السابق.
6. موقع تسومت هشارون، https://www.tzomet-kfs.co.il/basharon/55963 (باللغة العبرية).
7. للمزيد حول الحقوق والمزايا التي يتمتّع بها "الجندي المُنفرد"، أنظر/ي: موقع "كل الحقوق: تعرّف على حقّك لتأخذه"، "الجنود المنفردون"، https://bit.ly/3v2jWGD (باللغة العبرية).
8. كورين ألباز- ألوش، "الأصدقاء من المغرب التحقوا بداعش، يوئيل ليفي التحق بالجيش الإسرائيلي"، موقع Ynet-، الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت، 12.09.2021، https://bit.ly/3oHl1Tf.
9. إحصائية ورقية صادرة عن "الناطق باسم الجيش الإسرائيلي" بتاريخ 01.09.2019.

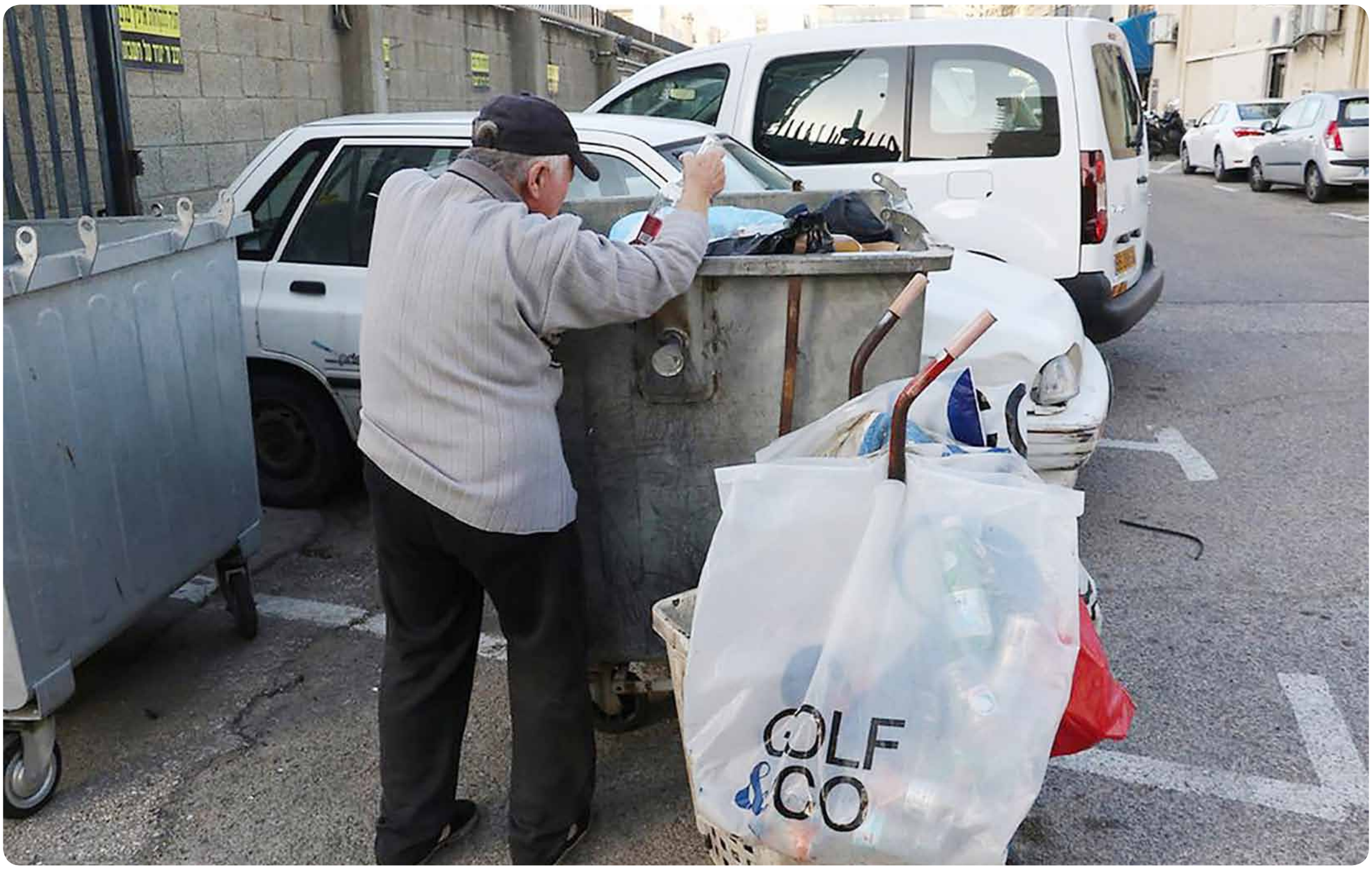

الفجوات في إسرائيل.. واسعة وتتسع.

(عن: «واي نت»)

إسرائيل هي واحدة من أغلى عشر دول في العالم..

من يخشى رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٤٠ شيكلاً في الساعة؟

بقلم: ألون لي غرين

فيما يلي حقيقة يجب أن تزعجنا: ما يعادل نصف القوى العاملة في إسرائيل، أي حوالي ١,٩ مليون عامل وموظف، يكسبون حالياً أقل من ٤٠ شيكلاً في الساعة. وهذا يعني أن ما يقارب نصف العمال والموظفين في إسرائيل، إذا كانوا يعملون بدوام كامل (٤٢ ساعة في الأسبوع)، يُحضرون في نهاية الشهر راتباً لا يتجاوز ٧٢٨٠ شيكلا. هذا الراتب المتواضع يجب أن يشتمل على ما يلي: دفع إيجار الدار وضرائب الممتلكات البلدية، وشراء الطعام وسائر احتياجات البقالة، ودفع الكهرباء والماء، وتغطية تكاليف تعليم الأطفال. هذا ليس مبلغاً كبيراً من المال، ومع ذلك فإن حوالي نصف العاملين في إسرائيل يكسبون أقل من ذلك.

قبل ستة أعوام، في العام ٢٠١٥، سنّ الكنيست لآخر مرة قانوناً لتحديث الحد الأدنى للأجور، والذي يبلغ حالياً ٢٩,١٢ شيكل للساعة (وهو ٥٣٠٠ شيكل شهرياً). في الآونة الأخيرة، ازداد الطلب وارتفعت الأصوات لرفع الحد الأدنى للأجور إلى ٤٠ شيكلاً للساعة، الأمر الذي سيعود بالفائدة على غالبية الجمهور: أولئك الذين يعملون حالياً بالحد الأدنى للأجور سيحصلون على زيادة في أجورهم. ولكن حتى الأجيرين الذين يتقاضون ما يزيد قليلاً عن الحد الأدنى للأجور سيتلقون قسيمة رواتب محدّثة ومزيدة في نهاية الشهر.

لا يتعلق الأمر فقط بالأشخاص الذين يعيشون في أوضاع فقر، بل يتعلق بقطاعات واسعة من الجمهور: المعلمة في حضانة أطفالنا، ومقدم الرعاية لوالدينا، والعامل الاجتماعي، وعامل التنظيف في المستشفى، والطبيب النفسي في القطاع العام. هؤلاء أشخاص من جميع الأعمار ومن مجموعة متنوعة من المهن، يستيقظون كل صباح ويذهبون إلى العمل، لكنهم ما زالوا يجدون صعوبة في العيش بكرامة. أحياناً يكون هؤلاء أشخاصاً أنهوا التعليم لنيل شهادة الثانوية العامة، وكذلك درجة البكالوريوس والماجستير، ولكن بعد ذلك ما زالت تُعرض عليهم وظائف بأجر يصل إلى ٣٧ شيكلا فقط في الساعة، أي ٦٧٠٠ شيكل فقط في الشهر. هذه هي الحقيقة المرة عن إسرائيل: حقيقة أن لدينا وظائف كاملة لا تضمن لنا أن نعيش بكرامة.

هذه هي الحقيقة المرّة في إسرائيل: كوننا نعمل ليس ضمانة لنعيش بكرامة

إسرائيل هي واحدة من أغلى عشر دول في العالم. كل عام ترتفع هنا أسعار السكن، ليس فقط في تل أبيب (وسط إسرائيل)، ولكن أيضاً أسعار المنتجات الأساسية الأخرى. لكن أجورنا لا تغلق الفجوة المتّسعة الناجمة عن ارتفاع الأسعار، وهي أجور منخفضة جداً أصلاً. في دول أخرى حيث تكاليف الحياة باهظة الثمن، الحد الأدنى للأجور ضعفا مثيله في إسرائيل. العاملون والموظفون في قطاع المطاعم والفنادق في النرويج، على سبيل المثال، يحق لهم الحصول على حد أدنى للأجور يقارب ما يعادل ٦٥ شيكلاً في الساعة. في أعقاب أزمة كورونا، أُجري استفتاء في مدينة جنيف السويسرية قرر فيه السكان رفع الحد الأدنى للأجور إلى ما يعادل ٨٠ شيكلاً للساعة. في هذه البلدان، يمكن لجميع العمال أن يعيشوا بكرامة.

كذلك، ففي تلك البلدان، القدرة الشرائية للجمهور أعلى من قدرة الجمهور في إسرائيل. في بلادنا، ترتفع الأسعار وتتضخم كل عام (على سبيل المثال، ارتفعت أسعار السكن في إسرائيل في العام الماضي وحده، بنسبة ٨٪)، لكن الرواتب ظلت على نفس المستوى المتدني لسنوات عديدة. هذا يعني أن ما يمكننا شراؤه خلال الشهر الراهن، يمكننا أن نشتري أقل منه قليلاً الشهر المقبل، ثم أقلّ في الشهر التالي وهكذا هلمّجرا. رواتبنا تتآكل ببطء، ومعها جنباً إلى جنب تتآكل القدرة الشرائية للجمهور. عندما نفسر هذه السيرورة على مر السنين، لنقل منذ أن ارتفع الحد الأدنى للأجور مؤخراً في إسرائيل، نفهم أن نوعية حياتنا قد تدهورت وأنه بسبب الرواتب المنخفضة، فإنها بعيدة كل البعد عن نوعية حياة المواطنين الذين يعملون مثلنا في بلدان أخرى، دول في العالم مستوى المعيشة فيها باهظ الثمن.

لذلك حان الوقت لرفع الأجور هنا في إسرائيل. هذه ستكون مصلحة غالبية الجمهور: إنها مصلحة الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وأفراد الطبقات الوسطى الذين يعملون بعناء مقابل تلقي أجور منخفضة، وأيضاً أولئك الذين يتقاضون أجوراً متوسطة، والذين سيستفيدون هم أيضاً بعد زيادة الحد الأدنى للأجور. معاً نحن نشكّل غالبية الجمهور.

من الجهة الأخرى، هناك طبقة رفيعة ضئيلة من الرأسماليين الذين يخافون على أرباحهم، وهم يهددون بأن «رفع الحد الأدنى للأجور سيؤدي إلى بطالة جماعية». مع أن الحقائق تظهر عكس ذلك تماماً: منذ العام ٢٠٠٦، تم رفع الحد الأدنى للأجور مرتين، ولم يؤدّ هذا فقط إلى موجة فصل للعمال، بل إن البطالة في إسرائيل - حتى اندلاع أزمة كورونا - كانت منخفضة للغاية. لقد ترافق رفع الحد الأدنى للأجور، بتحسن في وضع التشغيل، وهؤلاء الموظفون العمال الذين حصلوا على زيادة في الأجور عاشوا ببساطة بشكل أفضل.

رفع الرواتب خلال أزمة اقتصادية سيعمّقها؟ لا أساس لهذا

كلّ هذا ويواصلون تهديدنا بأنه إذا رفعنا الرواتب في فترة أزمة اقتصادية، فإن الأزمة سوف تتعمق. هذا الادعاء، أيضا، لا أساس له من الصحة. حتى مئير شبيغلر، المدير العام لمؤسسة التأمين الوطني، الذي تمت مقابلته مؤخراً، قال إنه من أجل إعادة المزيد من المعطلين عن العمل إلى دائرة العمل يجب على المشغلين وأصحاب العمل رفع الأجور التي يدفعونها للأجيرين. وليس هو فقط: ففي خدمة التشغيل لاحظوا في تقرير جديد أصدروه أن «من يتقاضون أجراً منخفضاً، كان مستوى الأجور الذي وُعدوا به في السوق، قريباً من مستوى إعانات البطالة»، والنتيجة هي تمديد البطالة والانخفاض في عودة العمال إلى دائرة العمل.

في الواقع، خلال أزمة كورونا، رفعت ١٨ دولة في الاتحاد الأوروبي الحد الأدنى للأجور. وهي الزيادة التي ساعدت على إعادة المعطلين عن العمل إلى دائرة العمل وبالتالي تعزيز الاقتصاد. حتى في الولايات المتحدة - الدولة النيو ليبرالية التي تعاني من فجوات اجتماعية هائلة، حيث لا يوجد حتى تأمين صحي حكومي لجميع المواطنين - أعلن الرئيس جو بايدن عن نيته رفع الحد الأدنى للأجور، وقد وقّع حتى على أمر ينص على رفع مستوى أجر العمال الفيدراليين إلى ١٥ دولاراً (ما يعادل ٥٠ شيكلا في الساعة). في الانتخابات التي أجريت في ألمانيا (يوم الأحد ٢٦ أيلول) حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على أكبر عدد من الأصوات، وقد كان في صلب حملته الانتخابية، إلى جانب العديد من الأحزاب الأخرى التي فازت معاً بما يقارب نصف الأصوات، تعهّد برفع الحد الأدنى الفيدرالي للأجور في ألمانيا إلى ١٢ يورو، أي ٤٥ شيكلاً.

ولكن ماذا بشأن إسرائيل؟ غالبية الجمهور تؤيد رفع الحد الأدنى للأجور. أظهر استطلاع حديث أن ٨٥٪ من الجمهور يدركون أن الحد الأدنى الحالي للأجور منخفض للغاية وهم يؤيدون رفعه. في النقاش على شبكات التواصل الاجتماعية، ربما يمكن للمرء أن يجد أشخاصاً يحملون وجهة نظر تحررية للغاية، ويعارضون أي شكل من أشكال شبكات الضمان الاجتماعي. لكن في العالم الحقيقي، هم ليسوا سوى أقلية.

الحقيقة هي أنه عندما يخرج نشطاء حملة «الحد الأدنى ٤٠» إلى الشوارع ويتحدثون إلى الناس، فإننا نشهد مرة بعد الأخرى إلى أي مدى يحظى هذا المطلب بأغلبية كبيرة في الرأي العام. وسواء في المدن الكبيرة مثل القدس وتل أبيب وحيفا، أو في البلدات العربية الصغيرة مثل المشهد وبسمة طبعون، نجد أن الناس يؤيدون هذا المطلب.

تخيلوا ما يلي: في غضون عام من اليوم، قد يرتفع الحد الأدنى للأجور إلى ٤٠ شيكلا للساعة. عندها من الممكن أننا، أنا وأنتم ونحن، سنرى زيادة في رواتبنا. فكروا كيف ستغيّر هذه الزيادة حياة ملايين الناس في إسرائيل، وما هو الأثر الهائل الذي يمكن أن تحدثه.

---

*كاتب المقال ناشط اجتماعي يقود تنظيم «نقف معاً» الذي أطلق مبادرة زيادة الحد الأدنى للأجور. نشر المقال في موقع «المكان الأكثر لهيباً في جهنم» الإسرائيلي (مستقل)، وهو موقع يجاهر بفكرة أنه من المحظور على الصحافيين الوقوع في فخ الموضوعية المصطنعة على حساب الدفاع عن قيم الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
معنى إسرائيل
يعقوب م. رابكِنْ
ترجمة وتقديم:
حسن خضر

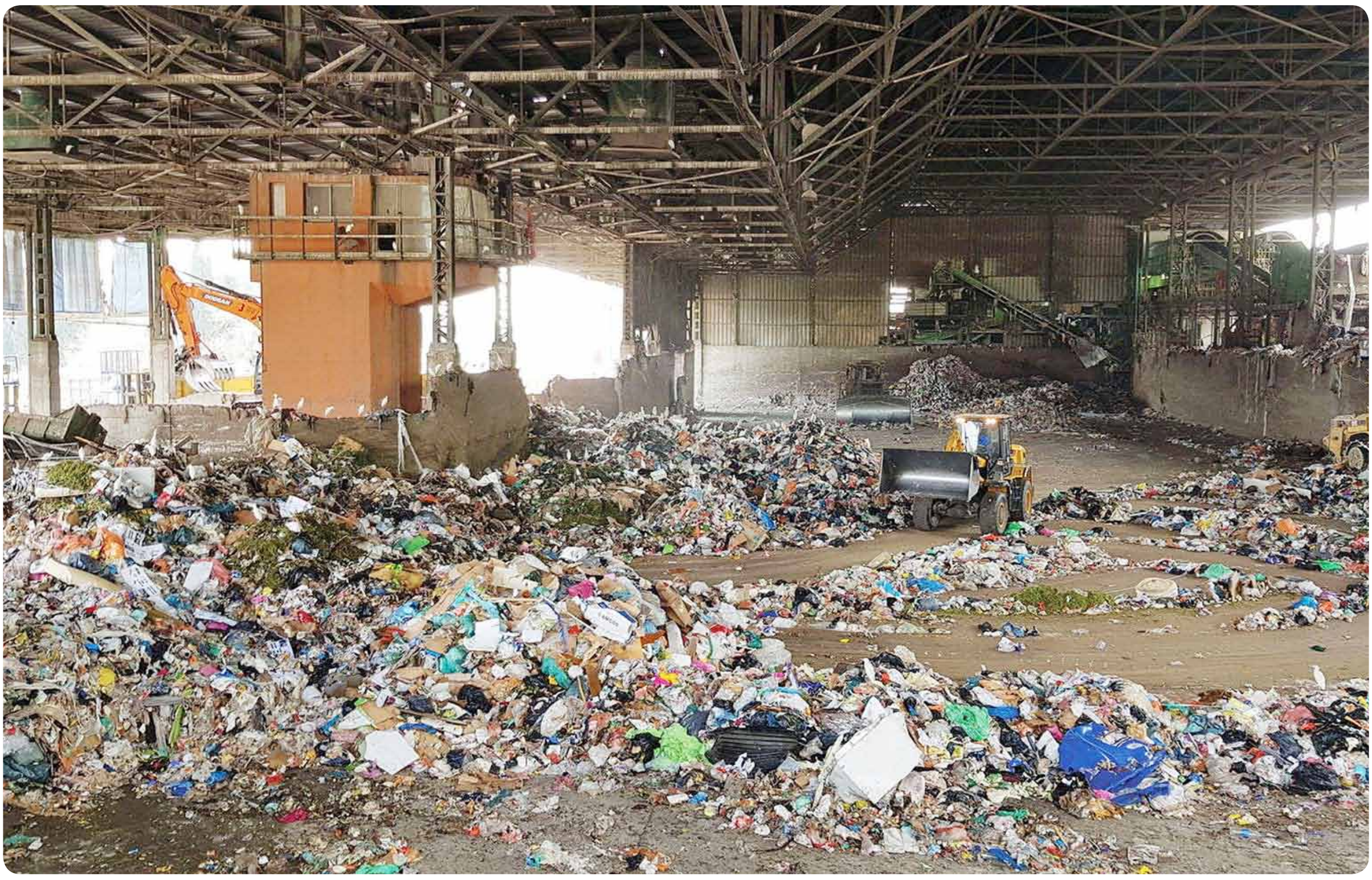

.. في محطة «الحرياه» لمعالجة النفايات الصلبة قرب تل أبيب.

قصور حكومي إسرائيلي في معالجة النفايات الصلبة ومخاطرها ونشاطات الإنفاذ غير كافية!

كتب هشام نفاع:

إن منظر أكوام الطوب والإسمنت والحديد الصدئ المُلوّى والخشب الذي تفتتت أطرافه، التي تتناثر وسط فضاءات المنظر الطبيعي الوعري، لا بد أنه قد جرح أعين كثيرين وكثيرات. حيثما توجّه المرء يصطدم به، وخصوصاً فيما تبقى من أحزمة خضراء ضيقة حول البلدات العربية الفلسطينية في إسرائيل، التي تتلوث على نحو معتاد بمخلفات البناء أو ما يعرف بالنفايات الصلبة؛ هذه البلدات التي ضاقت مساحاتها بفعل وصول التوسع العمراني الى نهايات حدوده التي يرسمها قانون التخطيط والبناء، والتي انسدّ أفقها بسبب عمليات مصادرة الأراضي المتتالية، والسيطرة على الأراضي العامة وحجبها بمعظمها الساحق عن المواطنين العرب.

والمسألة لا تنحصر في سلوكيات ضارّة يقوم بها أفراد بل يرتبط بالسياسات العامة والحكومية. وفي مركزها عدم تنفيذ الإجراءات اللازمة، أو حتى عدم وضع إجراءات كافية، لمنع التلوث بهذا النوع من النفايات. وفي استعراض للسنوات السابقة: في العام ٢٠٠٣، أمرت الحكومة الإسرائيلية وزارة حماية البيئة والوزارات الحكومية الأخرى بتنظيم مسألة معالجة نفايات البناء في جميع أنحاء إسرائيل «من أجل تغيير الوضع الحالي، وإنشاء عملية خاضعة لإشراف يتم فيها إعادة تدوير معظم نفايات المباني، ونقل النفايات المتبقية إلى مدافن النفايات المنظمة»، كما جاء في تقرير مراقب الدولة السنوي هذا العام.

يعتبر قطاع البناء في إسرائيل من أكبر القطاعات وأهمها في الاقتصاد. نفايات البناء هذه تنتج من بقايا المواد المستخدمة في عمليات البناء الجديد، وتجديد المباني القائمة وتطوير البنى التحتية، أو نتيجة لهدم مبان وبنى تحتية تم الاستغناء عنها. ووفقاً للجهات المهنية المختصة، تتألف مخلفات البناء من مواد مختلفة مثل: الطوب والباطون والأسفلت والقطران ومنتجاته والبلاط والسيراميك والجبص والزجاج وما شابه. هذه المواد في الغالب خاملة، أي مواد لا تتفاعل مع العمليات الكيميائية، لكن هذا لا يقلل من ضررها فبعضها خطير وسام وقابل للاشتعال. معالجة مخلفات البناء، بموجب القانون، يجب أن تتم بواسطة نقلها إلى موقع مرخص، حيث يتم هناك طمرها أو إعادة تدويرها إلى مواد بناء مجدّدة. وفقاً لتقديرات وزارات حكومية ذات صلة فإن حوالي ثلث نفايات المباني لا تتم معالجتها وفقاً للقانون، بل يتم التخلص منها في مناطق مكشوفة بثمن مراكمة المكاره والأضرار البيئية.

الفقراء والأكثر ضعفاً هم المتضررون بشكل غير متناسب

المشكلة ليست محليّة للدول بحد ذاتها فحسب، بل تتناولها أعلى الهيئات الأممية. مثلا، موضوع الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة احتلّ الفصل ٢١ من «جدول أعمال القرن ٢١» الخاص بالأمم المتحدة، وذلك استجابة للفقرة ٣ من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٤ والتي أكدت فيها الجمعية وجوب قيام المؤتمر بالعمل على وضع استراتيجيات وتدابير من أجل وقف آثار التدهور البيئي وعكس مسار هذا التدهور. وتقول منشورات الهيئة الأممية إنه يجب أن تتجاوز الإدارة السليمة بيئيا للنفايات مجرد التخلص الآمن من النفايات المتولدة أو تدويرها، وذلك بأن تسعى إلى معالجة جذور المشكلة بالعمل على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن تحمّلها. ويفترض ان ينطوي ذلك على تطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة لدورة الحياة، مما يتيح فرصة فريدة للتوفيق بين التنمية وحماية البيئة.

يقول تقرير أصدره البنك الدولي في أيلول ٢٠١٨ إن إدارة النفايات الصلبة هي قضية عالمية مهمة لكل شخص في العالم. ومع إلقاء أو حرق أكثر من ٩٠٪ من النفايات في الخلاء في البلدان المنخفضة الدخل، فإن الفقراء والأكثر ضعفاً هم المتضررون بشكل غير متناسب. وفي السنوات الأخيرة، دفنت الانهيارات الأرضية لمقالب النفايات المنازل والمواطنين تحت أكوام النفايات. والأشد فقراً هم من يعيشون في أغلب الأحيان بالقرب من مقالب النفايات ويزودون نظام إعادة التدوير في مدينتهم من خلال جمع النفايات، مما يجعلهم عرضة لمضاعفات صحية خطيرة.

ومن المخاطر الكبيرة المرتبطة بهذه المسألة هي تلك الخاصة بغازات الدفيئة. كما هو معروف، فإن غازات الدفيئة الناتجة عن النفايات تعتبر من العوامل الرئيسة في تغير المناخ. ففي العام ٢٠١٦، تم توليد ٥٪ من الانبعاثات العالمية من إدارة النفايات الصلبة، باستثناء النقل. بدون إدخال تحسينات على هذا القطاع، من المرجح أن تزيد الانبعاثات الغازيّة المرتبطة بالنفايات الصلبة إلى ٢,٦ مليار طن بحلول العام ٢٠٥٠.

وسيساعد تحسين إدارة النفايات المدن على أن تكون أكثر قدرة على الصمود في مواجهة حالات المناخ المتطرفة التي تتسبب بالفيضانات وتدمير البنية التحتية ونزوح التجمعات المأهولة وفقدان سبل العيش. هذا بينما تشير أبحاث مختلفة إلى أن الاستثمار في الإدارة المستدامة للنفايات يمكن أن يؤدي إلى مكاسب في رأس المال البيئي والاجتماعي والبشري.

ثلث نفايات البناء يتم التخلص منها في المناطق المفتوحة

تقرير الرقابة الإسرائيلي أشار إلى أنه في مجال حماية البيئة، فيما يتعلق بجودة حياة جميع سكان البلاد، تم فحص موضوع التعامل مع نفايات البناء المتكوّنة من بقايا المواد المستخدمة في البناء الجديد، وتجديد المباني القائمة وتطوير البنية التحتية، أو بسبب هدم مبان ومنشآت في البنية التحتية. وفقاً لتقديرات وزارة حماية البيئة، حوالي ثلث نفايات البناء لا يعالج بموجب القانون، ويتم التخلص منها في المناطق المفتوحة.

تبيّن نتائج الرقابة أنّه لم يبلوَر بعد حلّ أمثل لظاهرة إلقاء نفايات البناء في المناطق المفتوحة: في العام ٢٠١١، قدرت وزارة حماية البيئة أنّه بحلول ذلك الوقت تم إلقاء أكثر من ١٠٠ مليون طن من نفايات البناء في المناطق المفتوحة، وبلغت تكلفة معالجتها للاقتصاد أكثر من ٥ مليارات شيكل. ومنذ ذلك الحين، ألقيت في المناطق المفتوحة ٢-٣ ملايين طنّ من نفايات البناء. بيّنت الرقابة أنه لم يتم تنفيذ أي خطوات رئيسة يمكن أن تسهم في تعزيز إعادة تدوير نفايات البناء، وتحويلها من مصدر إزعاج إلى مورد اقتصادي من شأنه أن يوفّر للاقتصاد مئات ملايين الشواكل سنويّاً.

وعلى الرغم من أنه كانت هناك في السنوات الأخيرة زيادة في نسبة نفايات البناء المعاد تدويرها في إسرائيل، إلّا إنّ هذه النسبة (حوالي ٥٥٪) أقل بكثير من النسبة في دول الاتّحاد الأوروبّي، التي يصل بعضها إلى إعادة التدوير بنسبة ١٠٠٪.

في تشرين الثاني ٢٠١٨ أقرّ الكنيست بالقراءة الأولى التعديل في قانون المحافظة على النظافة (إزالة وتنظيم مخلفات البناء). وعرّف القانون مخلفات البناء على أنها مواد البناء وما تبقى منها أو المواد التي تُستخدم في إطار أعمال البناء والترميم بما فيه التراب ومخلفات هدم العمارات.

بموجب القانون، يجب على كل صاحب ترخيص للبناء والترميم التوجه إلى السلطة المحلية لتنظيم إزالة مخلفات ونفايات البناء والترميم. فالسلطة المحلية هي المسؤولة عن تنظيم إزالة نفايات البناء. وهي تشمل مواد البناء وما تبقى منها أو المواد التي تُستخدم في إطار أعمال البناء بما في ذلك التراب ومخلفات هدم العمارات.

قد تشمل هذه النفايات مختلف المواد الخطرة. ويفرض تعديل سابق لقانون المحافظة على النظافة (تنظيم نفايات البناء) ١٩٨٤ على السلطة المحليّة مسؤولية إزالة مخلفات البناء: تنظيم علاج مخلفات البناء مثلها مثل المخلفات المنزلية من ناحية وجباية رسوم دفع من المستهلك من ناحية أخرى. ويشدّد القانون العقاب على من يرمي مخلفات البناء في غير المواقع القانونية.

التقرير الرسمي يشير الى قصور في معالجة هذه المسألة البيئية الخطيرة، ويصل الى استنتاج بأنه لا يوجد في نشاطات الإنفاذ التي تقوم بها وزارة حماية البيئة ما من شأنه أن يقلل، إلى حد كبير، من نطاق ظاهرة التخلّص من نفايات البناء بشكل غير قانوني. ويجب على وزارة حماية البيئة بالتعاون مع الجهات الحكوميّة الأخرى ذات الصلة بالموضوع، أن تعمل على تنظيم مجال نفايات البناء، وأن تحدّد مسؤوليّات واضحة لكلّ من الأطراف التي تتعامل مع الموضوع- منتج النفايات والسلطة المحلية والمرافق النهائية لمعالجة النفايات. ويوصي التقرير بأن يعمل جميع المسؤولين الحكوميين المعنيين، بقيادة وزارة حماية البيئة، معاً، في إطار رؤية شاملة لمجال استهلاك مواد البناء المعاد تدويرها، لإزالة المعيقات التي تحول دون إعادة تدوير واستخدام نفايات البناء.

كذلك يجب على وزارة حماية البيئة تعزيز أنشطة إنفاذ القانون التي تقوم بها بنفسها، وفي الوقت نفسه العمل، مع مختلف هيئات الدولة العاملة في مجال الإنفاذ في مجال مخالفات وجرائم نفايات البناء، لتعزيز التعاون معها. هذا من أجل زيادة الإنفاذ والقضاء على هذه الظاهرة التي لها آثار ليس على القضايا البيئية فحسب، بل أيضاً على الحفاظ على الأراضي العامة، قوانين التخطيط والبناء ومواضيع اقتصادية أخرى.

الحكومة أصدرت تعليمات لوزارات لكنها لم تكمل المهمة

يقول التقرير الرسمي إنه في الأشهر من كانون الثاني ٢٠٢٠ إلى تشرين الأول ٢٠٢٠، فحص مكتب المراقب جوانب معالجة مخلفات البناء. تم إجراء التفتيش في وزارة البيئة. وأجريت عمليات تفتيش واستفسارات بشأن الإنجاز في «مديرية أراضي إسرائيل» ووزارة الطاقة، وهيئة الشركات الحكومية، وإدارة التخطيط في وزارة الداخلية، وسلطة حماية الطبيعة وسلطة الحدائق.

ركز التحقيق على تنظيم معالجة مخلفات البناء، والبيانات المتوفرة حول هذا الموضوع والتي يجب استخدامها كمداخل لاتخاذ القرارات، وإعادة تدوير مخلفات البناء، وأنشطة إنفاذ القانون ضد المخالفين في مجال مخلفات البناء، والتي تنفذها وزارة الإسكان، النيابة العامة بالتعاون مع شرطة إسرائيل وجهات أخرى. تحدث التقرير ايضا عن تنظيم معالجة مخلفات البناء وأشار الى أنه منذ العام ٢٠٠٣، أصدرت الحكومة تعليمات إلى وزارة البنى التحتية لتنظيم هذا الموضوع، لكنها لم تكمل المهمة بعد، ولم يكتمل مشروعا قانون بشأن المسألة ليصبحا قانونين.

بخصوص تقدير مخلفات البناء، على الرغم من أن وزارة العدل قد عممت بياناً منذ العام ٢٠١٦ يوجه لجان التخطيط والبناء المحلية فيما يتعلق بفرض رسوم على من قام بنشاطات بناء ولم يهتم بإزالة نفايات، إلا أنه في الواقع لا يوجد توحيد لإنفاذ الإجراءات: في بعض السلطات المحلية على سبيل المثال، ٢٠ طناً من النفايات لكل ١٠٠ متر مربع من البناء السكني، بينما ظلّت السلطات المحلية الأخرى تعمل في كانون الأول ٢٠٢٠ وفقاً لمفتاح عام ٢٠٠٢، أي ١٠ أطنان من النفايات لكل ١٠٠ متر مربع من البناء السكني، والمفتاح الذي تبنته الوزارة العام ٢٠١٦ يستند إلى دراسة نشرت قبل ١٦ عاما، في العام ٢٠٠٤، ذكرت أن النموذج تم تطويره بناء على عينة من عشرة مشاريع فقط، وأنه يحتاج إلى تأكيد وتعزيز.

كذلك لم يكتمل بناء نظام معلومات محوسب لاستخدام مواقع معالجة نفايات البناء، الذي أوصى به مراقب الدولة في العام ٢٠١٣، وفي تشرين الثاني ٢٠٢٠. أما التوصيات لتشجيع استخدام المواد القابلة لإعادة التدوير، فقد قدمت أطراف مختلفة على مر السنين توصيات مفصلة فيما يتعلق بالتشجيع على استخدام مواد البناء تلك وكيفية القيام بذلك، ولكن بالنسبة لمعظمها لم يتم اتخاذ أي قرار حتى بشأن تنفيذ أو عدم تنفيذ التوصية.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية